الوسط Alwasat
يومية سياسية مستقلة
business@alwasatnews.com
العدد 4522 السبت 24 يناير 2015 الموافق 4 ربيع الآخر 1436هـ
Saturday 24 January 2015, Issue No. 4522

ارتفاع أسعار النفط بعد وفاة ملك السعودية

■ سنغافورة - ا ف ب

□ سجلت أسعار النفط ارتفاعاً أمس (الجمعة) بعد إعلان وفاة ملك السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، ما يشكل بداية لفترة غموض حيال سياسة المملكة النفطية.

وسجل برميل «لايت سويت كرود (خام تكساس الخفيف) تسليم مـارس/ آذار ارتفاعاً بنسبة 2.09 في المئة ليبلغ 47.30 دولاراً في الساعة 02,30 ت.غ في التبادلات الإلكترونية في آسيا، بعد ارتفاعه بنسبة 3.1 في المئة في نيويورك.

كما سجل برميل برنت بحر الشمال تسليم المهلة ذاتها ارتفاعاً من بنسبة 2.08 في المئة فبلغ 49.53 دولاراً مع فارق من 2.2 دولاراً عن خام تكساس الخفيف، مقابل 1.04 دولاراً في 16 يناير/ كانون الثاني .

بالرغم من هذه القفزة ما زالت أسعار النفط التي شهدت تقلبات منذ مطلع العام، على تراجع يفوق 3 في المئة هذا الأسبوع الماضي.

وأعلن الديوان الملكي وفاة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود عن عمر يناهز 90 عاماً، ومبايعة ولي العهد الأمير سلمان بن عبد العزيز ملكاً.

وعلق رئيس قسم الاقتصاد في وكالة الطاقة الدولية فاتح بيرول لوكالة فرانس برس أنه «بعد وفاة الملك، لا أتوقع تغييراً كبيراً في السياسة النفطية للسعودية وآمل أن يبقوا عامل استقرار في الأسواق النفطية .. وخصوصاً في هذه الأيام الصعبة»، وذلك على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي المنعقد في دافوس.

واعتبر نيل بيفريدج المحلل في «سانفورد سي برنستاين وشركاه» في هونغ كونغ في تصريح لقناة بلومبرغ أن «وفاة الملك عبدالله ستضاعف الغموض والتقلبات في أسعار الخام على المدى القصير». وتابع «لا أعتقد بحدوث تغيير قريب في السياسة، لكن وفاة (الملك) تأتي في مرحلة دقيقة للسعودية».

فقد خسر برميل النفط 50 في المئة من السعر الأقصى الذي سجله في يونيو/ حزيران 2014 نتيجة فائض في العرض الذي ضاعفته زيادة الإنتاج الأميركي، وضعف الطلب.

ارتفاع خام نايمكس الأميركي بنسبة 2.09 % وبرنت الأوروبي 2.08 %

وأكدت الوكالة الأميركية للمعلومات حول الطاقة أن السعودية العضو في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) هي أكبر مصدر للنفط في العالم وتليها روسيا والإمارات العربية المتحدة، وثاني أكبر منتج للنفط بعد الولايات المتحدة.

وكانت سوق النفط تعتمد على «أوبك» لدعم الأسعار عبر تخفيض إنتاجها، لكن «الكارتيل» رفض، حيث فضل عدد من أعضائه النافذين تتصدرهم السعودية حماية حصصهم في السوق على الإبقاء على أرباحهم.

بالتالي قررت دول أوبك الـ 12، التي توفر ثلث النفط في العالم، في أواخر نوفمبر/ تشرين الثاني إبقاء سقف الإنتاج على 30 مليون برميل يومياً للأشهر الستة التالية. ومن المقرر أن يجتمعوا للمرة الأولى في العام المقبل في حزيران/ يونيو.

واعتبر خبراء أن قرار الحفاظ على سقف الإنتاج أياً كان ثمنه يعكس إرادة في إضعاف استغلال الغاز الصخري في الولايات المتحدة.

وأكد أمين عام «أوبك» عبد الله البدري الخميس أن سياسة المنظمة تستند إلى بيانات «اقتصادية بحتة» مؤكداً أنها «ليست موجهة ضد أي بلد».

ومن العناصر المحورية معرفة إن كان الملك سلمان سيثبت في الأيام أو الأسابيع المقبلة وزير النفط الحالي علي النعيمي في منصبه، وهو مهندس الاستراتيجية النفطية للبلاد منذ 1995.

وأشـار فيل فلين المحلل في برايس فيوتشرز في شيكاغو «هناك إمكانية لاستبدال علي النعيمي» الذي ألمح أنه يرغب في تخصيص المزيد من وقته لأنشطته الجامعية.

واعتبرت فلورانس إيد-أوكدن كبيرة محللي «أرابيان مونيتور» في لندن أن «النعيمي يحظى بالاحترام ولا يتوقع حدوث أي تغيير طالما الحكومة الحالية باقية».

ولا يتوقع أن تؤثر وفاة الملك عبد الله على الفور بشكل كبير على أسعار النفط، التي يعتبر عدد من المحللين أنها ستقترب في النصف الأول من السنة من حد أدنى قدره 40 دولاراً، وقد تنخفض عنه حتى.

وكانت الأسعار انخفضت إلى حد كبير الخميس نتيجة ارتفاع في مخازين الخام في الولايات المتحدة وانتعاشة بارزة للدولار، بعد إعلان البنك المركزي الأوروبي عن برنامج واسع لإعادة شراء ديون أدى إلى تعزيز الدولار، ما جعل مشتريات الخام المسعرة بالدولار أعلى كلفة.

وخسر برميل خام «لايت سويت كرود» 1.47 دولار ليبلغ 46.31 دولاراً في بورصة نيويورك (نايمكس) وبرنت 51 سنتاً ليبلغ 48.52 دولاراً في بورصة انتركونتينانتال في لندن.

وزير مالية مصر: النمو سيتجاوز 4 % بسهولة في 2014 - 2015

■ دافوس - رويترز

□ قال وزير المالية المصري هاني قدري دميان أمس الجمعة إن بلاده تتوقع تجاوز معدل النمو أربعة في المئة «بسهولة» في السنة المالية 2014-2015 التي تنتهي في يونيو/ حزيران المقبل بدعم من تزايد الثقة والمكاسب المحققة من انخفاض أسعار النفط.

وقال دميان لرويترز في مقابلة على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا إن العجز في موازنة السنة الحالية سيتراجع إلى ما بين 10 و10.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 12.5 – 12.6 في المئة في 2013-2014.

وأضاف «من السابق لأوانه قليلاً أن نعطي رقماً محدداً لمعدلات النمو لأننا لم نر سوى إحصاءات الربع الأول. لكن مؤشرات الربع الثاني إيجابية أيضاً. وهذا هو السبب... وراء تعديلنا لوتيرة النمو من 3.8 في المئة التي نشرت في مارس/ آذار 2014 وسوف نتجاوز بسهولة أربعة في المئة».

وتابع «إذا نظرت إلى العوامل الداعمة لذلك النمو تجد أن الصناعات التحويلية تتعافى وكذلك (قطاعي) الاتصالات والبناء إلى جانب بعض العلامات المبكرة التي تشير إلى عودة السياحة».

وعانت مصر من أزمة اقتصادية شديدة بعد انتفاضة 2011 التي أطاحت بحسني مبارك من سدة الرئاسة وأعقبتها فترة من الاضطرابات وصـولاً إلى انتخاب محمد مرسي المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين رئيساً للبلاد ثم إطاحة الجيش به في يوليو/ تموز 2013 بعد احتجاجات حاشدة على حكمه.

وألقى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي كلمة في منتدى دافوس أمس الأول دعا فيها المستثمرين العالميين إلى العودة لمصر في الوقت الذي يعمل فيه على توطيد الاستقرار. وكان السيسي وزير الدفاع حينما عزل الجيش مرسي وجرى انتخابه رئيساً لمصر في العام الماضي.

ويقبع الآلاف من أعضاء ومؤيدي جماعة الإخوان المسلمين في السجن وتلقى المئات أحكاماً بالإعدام بعد محاكمات جماعية.

وقال دميان إن ثقة السوق تعود تدريجياً وهو ما انعكس في تراجع تكلفة التأمين على ديون مصر من مخاطر العجز عن السـداد ورفـع وكالة فيتش تصنيفها الائتماني لمصر في الآونة الأخيرة إلى +B من -B مع نظرة مستقبلية إيجابية.

وأحجم الوزير عن التعليق على نزول سعر الجنيه في السوق الرسمية ليقترب من سعره في السوق السوداء قائلاً إن الأمر متروك للبنك المركزي.

تعافي قطاع البناء والتشييد في مصر

وتعتزم مصر عقد مؤتمر دولي كبير للمستثمرين في منتصف مارس سعياً لكسب الـدعـم لمجموعة واسـعـة من المشروعات الطويلة الأمد مثل إنشاء قناة السويس الجديدة وبعض المشروعات الصناعية والزراعية.

وبلغ معدل التضخم الأساسي في مصر 7.69 في المئة في ديسمبر/ كانون الأول انخفاضاً من 7.81 في المئة في الشهر السابق له بحسب بيانات البنك المركزي.

وتستهدف الحكومة الوصول بمعدل العجز في الموازنة في الأمد المتوسط إلى نحو ثمانية في المئة وبالدين المحلي إلى ما بين 80 و85 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً من 97 – 98 في المئة حالياً.

وذكر دميان أن من المتوقع أن تصدر الحكومة سندات دولية بقيمة 1.5 مليار دولار في الأشهر الثلاثة أو الأربعة المقبلة.

دراسة: فرص أكبر لتولي المرأة دوراً أكثر فعالية بالشركات العائلية الخليجية

■ الوسط - المحرر الاقتصادي

□ توصلت دراسة مشتركة صادرة عن مركز السيدة خديجة بن خويلد وشركة «ستراتيجي &» (بوز آند كومباني سابقاً)، إلى أن المرأة تتمتع بفرص أكبر لتولي دور أكثر فعالية من ذي قبل في الشركات العائلية بدول مجلس التعاون الخليجي.

وقامت الدراسة ببحث دور المرأة في الشركات العائلية على امتداد دول مجلس التعاون الخليجي، واعتمدت على منهجية شاملة بناءً على نتائج العمل مع قاعدة واسعة من العملاء، إلى جانب المعلومات والبيانات المتاحة، بالإضافة إلى مقابلات مع شركاء وأصحاب مصالح مشتركة لـ 30 من أبرز الشركات العائلية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة امتدت لاثني عشر شهراً.

وأظهرت الدراسة أن الكثير من الشركات العائلية في دول مجلس التعاون الخليجي ستشهد انتقال الإدارة إلى الجيل الثالث من العائلة، وذلك خلال فترة تمتد من خمس إلى عشر سنوات مقبلة. ويشكل نقل الإدارة بين أفراد العائلة أحد أبرز التحديات التي تواجه الشركات العائلية، لكنه قد يشكل فرصة للاستفادة بشكل أكبر من قاعدة المهارات في العائلة، وذلك ليس حصراً على أفرادها الذكور. فبينما تنتقل حصص بعض أسهم الشركة كجزء من الميراث إلى أفراد العائلة الإناث، بدأت مطالبهن بتولي أدوار أكبر في حوكمة وإدارة أعمال الشركة.

وتعليقاً على نتائج الدراسة، قالت المديرة التنفيذية لمركز السيدة خديجة بنت خويلد بالغرفة التجارية الصناعية بجدة بسمة مصلح عمير: «نظراً لاهتمام دول مجلس التعاون الخليجي بالدور الاقتصادي للمرأة ووضعه في مقدمة أولوياتها، تشكل هذه المرحلة حافزاً مهماً للشركات العائلية، إذ باتت الآراء المتنوعة لجميع أفراد العائلة تكتسب قيمة أكبر في الشركات العائلية، وازداد إدراك أهميتها انتشاراً، ويأتي ذلك فيما تواجه معظم الشركات العائلية في المنطقة مرحلة انتقال الإدارة والملكية من الجيل الثاني إلى الجيل الثالث»، ولفتت إلى هذه المعطيات أوجدت بيئة داعمة تتيح استفادة الشركات العائلية من مساهمة أفراد العائلة من الإناث، وباتت معها هذه الشركات على امتداد المنطقة تتطلع إلى أفضل الممارسات العالمية وباتت تدرك تزايد دور المرأة كقوة داعمة لأعمال العائلة في نظيراتها من الشركات الأجنبية.

وكشفت الدراسة عن تحديات رئيسية تواجه مشاركة المرأة في الشركات العائلية، تتضمن المفاهيم الثقافية للمجتمع الشرقي، بالإضافة إلى الفجوة بين متطلبات العمل ومستوى تعليم وتدريب المرأة.

كما تأتي قلة الاهتمام أو ضعف التحفيز لدى المرأة للمشاركة في أعمال العائلة ضمن قائمة التحديات، بالإضافة إلى احتدام المنافسة في العائلات الكبيرة للحصول على مناصب محدودة في الإدارة العليا، ما يظهر أهمية أن تقوم المرأة بتطوير مهاراتها بما يواكب نظرائها من الرجال.

آفاق إيجابية لتونس لو أمكنها استقطاب الاستثمار الأجنبي

■ تونس - رويترز

□ بعد أربع سنوات من إيقادها شرارة انتفاضات الربيع العربي أصبحت تونس محط الأنظار كقصة نجاح إقليمية نادرة، لكن فرصها تظل معلقة بتعميق الإصلاحات وجذب الاستثمار الأجنبي.

ونال البلد البالغ عدد سكانه عشرة ملايين نسمة نصيبه من القلاقل السياسية والاقتصادية بعد ثورات 2011 التي اجتاحت أجزاء كبيرة من المغرب العربي والشرق الأوسط وأطاحت بعدة زعماء أمضوا فترات طويلة في سدة الحكم بمن فيهم الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي الذي غادر البلاد قبل أربع سنوات.

لكن الانتخابات الديمقراطية التي جرت في تونس العام الماضي وصعود سوق الأسهم يقفان على النقيض من الاضطرابات الدامية في ليبيا المجاورة والقلاقل في مصر.

بل إن تونس بدأت اجتماعات مع المستثمرين بشأن إصدار سندات دولية ستكون الأولى لها بدون ضمانات أميركية إثر الربيع العربي.

وفي حين ستكون السندات اختباراً مهماً لشهية المستثمرين فإن سوق الأسهم التونسية تقطف بالفعل ثمار الاستقرار السياسي. فقد ارتفع المؤشر التونسي أكثر من 16 في المئة في 2014 وهو أقل عشرة بالمئة فحسب من المستويات القياسية المرتفعة لما قبل الربيع العربي.

ويعد مدير المحفظة بفريق الأسـواق المبتدئة في «إنفستك»، جوزيف روم أحد المستثمرين الذين يتطلعون إلى زيادة الانكشاف على الأسهم مجدداً بعد تقليص الحيازات في 2011.

ويقول روم «تملك تونس فرصاً هائلة للإصلاح... لكنها بحاجة ماسة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر لدفع النمو الاقتصادي وخلق الوظائف».

ويقول المحلل ريتشاد سيجال إن تونس لم تشكل حكومة بعد ومن المتوقع أن تقوم بذلك في الأسابيع المقبلة لكن الاستقرار السياسي ومساعي الإصلاح يجعلانها تستحق نظرة جديدة مشيراً إلى التعليقات الإيجابية من وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية.

وأبلغ سيجال العملاء أن «الاتجاهات السائدة من المرجح أن تظل مواتية للسوق بوجه عام على مدى شهرين إلى ثلاثة أشهر قادمة... لذا من المرجح أن نكون أقرب إلى الإيجابية منا إلى الحياد حيال تونس».

وكانت تونس وقعت اتفاقاً مدته عامان مع صندوق النقد الدولي في 2013، حيث وافقت على اعتماد سياسات اقتصادية معينة مثل السيطرة على العجز وزيادة المرونة في سوق الصرف الأجنبي والقيام بإصلاحات هيكلية.

وعمدت الحكومة بالفعل إلى خفض دعم الوقود وفرض ضرائب جديدة والسماح للدينار بالانخفاض من أجل إعادة بناء احتياطيات العملة الصعبة لكن هناك حاجة لمزيد من الإصلاحات. وتشير «فيتش» إلى أن القطاع المصرفي التونسي يشكل نقطة ضعف هيكلي رئيسية وقد حان وقت إصلاحه.